

الإستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية

مكاتبة بين

بدر الدين الدماميني المتوفى سنة (٥٨٢٧هـ)

و

سراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٥٨٠٥هـ)

دراسة وتحقيق

الدكتور رياض بن حسن الخوام

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

عالم الكتب

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للدار

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

يمنع طبع هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو اختزال مادته بطريقة الاسترجاع، كما يمنع الاقتباس منه أو التمثيل أو الترجمة لأية لغة أخرى، أو نقله على أي نحو، وبأية طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة خطية مسبقة من الناشر.



عالم الكتب

للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

ص.ب.: ٨٧٢٣ - ١١، برقياً: نابعلبيكي
هاتف: ٨١٩٦٨٤ - ٣١٥١٤٢ - ٦٠٣٢٠٣ (٠١)
خليوي: ٣٨١٨٣١ (٠٣)
فاكس: ٣١٥١٤٢ / ٦٠٣٢٠٣ (٩١١١)

WORLD OF BOOKS

FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX : 11-8723, CABLE : NABAALBAKI
TEL.: 01-819684/315142/603203
CELL. 03-381831; FAX: (9611) 803203 / 315142

تقديم ودراسة :

هذه مكاتبة موجزة جرت بين بدر الدين الدماميني المتوفى سنة (٨٢٧ هـ) ، وشيخه سراج الدين البلقيني المتوفى سنة (٨٠٥ هـ) ، تتناول الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، وهي المسألة التي شغلت الباحثين قدماء ومحدثين .

وفنُّ المكاتبات والمراسلات فنُّ له تاريخ عميق في تراثنا العربي ، وهو يحمل بين جوانبه علماً غزيراً ، وزاداً وفيراً ؛ لأن الغالب على المكاتبة حين يكون مضمونها سؤالاً أن يكون السائل من العلماء الذين غمضت عليهم المسألة لأمرٍ ما ، فأرادوا بيانها وكشفها ، وليس أمامهم من سبيل إلا الكتابة إلى شيوخهم يستفتونهم لينجلي لهم العويص ، ويكشف لهم الغامض ، ولأهمية هذا الفن ، ولما حوى من علمٍ نافع ، جمع السيوطي - فيما يبدو - في الأشباه والنظائر (الفن السابع) المناظرات والمجالسات ... والمكاتبات والمراسلات ، ونذكر عنها هذه المراسلة التي بين أيدينا ، مع أنه ذكر عدداً من المكاتبات التي جرت بين سراج الدين البلقيني - صاحب الجواب في رسالتنا هذه - وولده جلال الدين المتوفى سنة (٨٢٤ هـ) وغيره من العلماء^(١).

(١) الأشباه والنظائر ٥٠٩/٤ - ٥١٣ - ٥٢٠ .

وتبرز أهمية هذه المكاتبة - التي نقدمها - مما يأتي :

أولاً : أن السائل بدر الدين الدماميني هو أحد النحويين المشهورين عند المشتغلين بهذه الصناعة ، فهو علمٌ من أعلامها ، إذ قلَّ أن يُذكرَ تسهيل الفوائد لابن مالك من غير أن يُذكرَ شرحه عليه ، ونادر أن يُذكرَ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري من غير أن تُذكرَ حاشيته عليه (الهندية واليمينية) .

ولا ريب أن من يشتغل على آثار الكبار كهذين المؤلفين يكون مثلهما وإلا فسوف يخرج من دراسته لهما بزاوٍ وفير ، وربح كبير ، وكل ذلك يدل على مكانة بارزة لهذا العالم ، وذلك يفيد أن السؤال الصادر عنه هو ذو أهمية ، إذ لا يتصور صدوره إلا بعد أن يكون الدماميني قد أداره في خلده ، وأشغل فيه عقله، فلم يجد بداً - حين ضاقت به السبل - من الاستئناس برأي غيره كشيوخه أو التأكد من صحة الرأي الذي يدور في ذهنه ، أو الوقوف على حقيقة الرأي واضحاً، فلعل كل ذلك أو واحداً مما ذكرنا ، قد دفعه إلى طرح هذا السؤال على شيخه البلقيني ، ثم لا يخفى بعد ذلك كله ، أن الدماميني واحد من أولئك الذين أدلوا بدلوهم في هذه المسألة مجيزاً الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف - كما سيمر معنا - .

ثانياً : أن المسؤول هو سراج الدين البلقيني الرجل الذي وصفته بعض كتب التراجم بأنه كان أعجوبة في الحفظ والذكاء ؛ إذ حفظ القرآن الكريم وهو ابن سبع ، وحفظ الشاطبية والكافية والشافية ،

ولغزارة علمه وكثرة محفوظه ، قال عنه ابن كثير: « أذكرتنا ابن تيمية » ، وبلغ به ذلك إلى أن يكتب على نحو عشرين حديثاً مجلدين ، ولم يزل متفرداً في جميع الأنواع العلمية - كما قال الشوكاني - حفظاً وسرداً ، حتى توفاه الله سنة (٨٠٥ هـ)^(١) ، ويتضح من ذلك أنه على تمكن بعلم العربية وبعلم الحديث ، أي أنه جمع في علمه ما يدفع إلى سؤاله ، فالمسألة ذات شقين التقيا عنده، ولعل هذا سبب اختيار الدماميني له ...

ثالثاً : أن المسؤول عنها قضية ما زالت تتسع لمزيد من الدراسة ما دامت المخطوطات العربية القديمة تنشر حاملة في طياتها جديداً قد يضاف إلى هذه المسألة فيزيدها وضوحاً ، تلخص هذه القضية بالسؤال الذي عرضه الدماميني في مقدمة رسالته ، وهو: هل الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية صحيح أو لا ؟^(٢)

وقد انقسم العلماء الذين تحدثوا عنها إلى ثلاثة أقسام :

١ - ذهب طائفة إلى جواز الاستدلال مطلقاً ، منهم ابن خروف ، والصفار ، والسيرافي ، وابن عصفور ، وابن مالك ، وابن هشام ، وغيرهم كثير^(٣) .

(١) انظر البدر الطالع للشوكاني ٥٠٦/١ - ٥٠٧ ، والضوء اللامع للسخاوي ٨٥/٦ .

(٢) المكاتب : ٢٦ .

(٣) تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي : ٩٨ ، وخزانة الأدب للبغدادي : ٩ ، والاقتراح للسيوطي : ١٥٧ ، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

وقد ذكّرت لنا هذه المكاتبة حجتهم في ذلك ؛ إذ وردت في سؤال الدماميني، ونصها: « وخالف في ذلك - أي: خالفوا الفريق الأول الذي منع كما سيأتي - بعضهم محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم ، فيجب أن لا يستدل بها أيضاً ، وهو خلاف الإجماع ، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدلّ به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام ، وأن لفظه كان كذا ، وأن الناقل غيره إلى كذا »^(١) .

٢ - وذهبت طائفة أخرى إلى المنع مطلقاً منهم أبو حيان في شرح التسهيل وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل^(٢)، وقد بين الدماميني حجتهم أيضاً في سؤاله بإيجاز فقال: « فقد منع ذلك بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا يجزم بأن هذا لفظه e ، وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى »^(٣) .

للدكتورة خديجة الحديثي : ٢٢ ، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال : ١٠٤ - ١٠٦ ، وقد أفدت من الكتاين الأخيرين كثيراً .

(١) المكاتبة : ٢٧ .

(٢) الخزانة للبغدادي ٩/١ - ١٠ ، والاقتراح للسيوطي : ١٥٩ - ١٦٠ ، والحديث

النبوي : ١١٣ .

(٣) المكاتبة : ٢٧ .

وقد عرض السيوطي رأي أبي حيان الذي بدأه بذكر ما يفيد أنه لم يرَ أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك طريقة ابن مالك ، ثم قال : « إن الواضعين الأولين لعلم النحو كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك^(١) ، ثم عزا سبب عزوف العلماء عن الاحتجاج بالأحاديث الشريفة إلى أمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى .

وثانيهما : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع^(٢) .

وردّ الدماميني ما ذكره أبو حيان برداً مشهوراً ذكرته أكثر الكتب التي عرضت لهذه المسألة^(٣) ، وقد بدأه ببيان أن ابن مالك قد أكثر من الاستدلال بالأحاديث النبوية ، ثم ذكر أن أبا حيان قد شنع عليه ، وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى ، فلا يوثق بأن ذلك المحتجّ به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة^(٤) ، ثم ذكر ما يلقي ضوءاً على المكاتبة التي بين أيدينا ؛

(١) الاقتراح : ١٥٧ ، وانظر الخزانة : ٩/١ .

(٢) الاقتراح : ١٥٨ - ١٥٩ .

(٣) الخزانة ١٤/١ ، وموقف النحاة : ٢٢ - ٢٣ ، والحديث النبوي : ١٠٧ .

(٤) الخزانة ١٤/١ .

إذ قال بعد ذلك : « وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصبوب رأي ابن مالك فيما فعله »^(١). فلعل سراج الدين هو واحد من شيوخه الذين كاتبتهم للاستفسار عن هذه المسألة ، ثم دلف الدماميني إلى الرد الذي يمكن حصره فيما يأتي :

١ - أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ؛ لأن الأصل عدم التبديل لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين^(٢) .

٢ - أن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب ، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، ثم نقل رأي ابن الصلاح في مقدمته ؛ إذ يقول : « إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس - فيما نعلم - فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر »^(٣) .

٣ - أن تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من الروايات وقع في

(١) الخزائن ١/١٤ .

(٢) الخزائن ١/١٤ .

(٣) انظر الخزائن ١/١٥ ، ومقدمة ابن الصلاح : ٣٣٠ - ٣٣٣ ، وموقف النحاة : ٢٤ .

الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ، فبقي حجة في بابه ، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر»^(١) .

وبهذا دفع الدماميني رأي المانعين ، وأيد رأي المجيزين ، وقد أثنى البغدادي عليه فصدر رأيه هذا بقوله: « والله دره فإنه قد أجاد في الرد » . أما ما ذكره أبو حيان في مقدمة نصه عن عزوف علماء المصريين (البصرة والكوفة) عن الاستشهاد بالأحاديث ، فقد ذكر البغدادي رداً عليه بعد أن ذكره فقال: « ورد الثاني بأنه لا يلزم من عدم استدلالهم - أي علماء المصريين - بالحديث عدم صحة الاستدلال به »^(٢) .

ثم أيد البغدادي بعد ذلك رأي المجيزين بالقول: « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي في ضبط ألفاظه ، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت »^(٣) . وهكذا رد الدماميني والبغدادي حجج المانعين .

(١) الخزانة ١٤/١ - ١٥ ، وقد أسهبنا في سرد رأي الدماميني دون غيره من العلماء ؛ لأن الكتابة التي بين أيدينا تتعلق به ، فأردنا منها وبما عرضنا له بيان فكرته العامة حول الاستدلال بالأحاديث الشريفة على القواعد النحوية .

(٢) الخزانة ٩/١ .

(٣) الخزانة ٩/١ - ١٠ .

ولقد وقفنا من تساؤلات الدماميني في المكاتبه على ما كان يدور في
خلده، ورأينا بعد ذلك من رده المنقول عنه رأيه الأخير في هذه المسألة ،
وهو تأييده للاحتجاج بالأحاديث النبوية على القواعد النحوية .

٣ - وقبل أن نتحدث عن رأي المحدثين لتمام الفائدة يجدر بنا أن
نعرض رأي الشاطبي الذي توسط المذهبين ؛ إذ جوز الاحتجاج
بالأحاديث التي اعتنى رواتها بنقل ألفاظها ككتابه لهمدان ، أما التي
عرف عنها أن رواتها قد نقلوها بالمعنى ، فلا يحتج بها ، ولم يحتج بها
أهل اللسان^(١) .

وقد استثمر رأي الشاطبي هذا الشيخ محمد الخضر حسين^(٢) بعد
جولات له مع الجيزين والمانعين ، وارتأى أن يستشهد - بلا خلاف -
بأنواع من الأحاديث النبوية هي:

١ - ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته وبلوغه أعلى ما
يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان .

٢ - ما يروى للاستدلال على أنه عليه السلام كان يخاطب كل قوم من
العرب بلغتهم ككتابه لهمدان ، وكتابه لوائل بن حجر .

٣ - ما يروى لبيان أقوال كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها كألفاظ
القنوت.

(١) الخزانة ١٢/١ .

(٢) الحديث النبوي ١٢٨ .

٤ - الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ؛ لأن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في الألفاظ.

٥ - الأحاديث التي دونها مَنْ نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس والشافعي .

٦ - ما عرف من حال رواة أنهم لا يميزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد^(١) .

ثم قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد مناقشته للمسألة واستفادته مما قدمه الشيخ محمد الخضر حسين^(٢) ما يأتي :

أنه لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها ، ويحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآتفة الذكر على الوجه الآتي :

١ - الأحاديث المتواترة المشهورة .

٢ - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

٣ - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

٤ - كُتُبُ النبي ﷺ .

(١) القياس في اللغة العربية : ٣٣ - ٣٤ ، ودراسات في العربية وتاريخها : ١٧٨ ، وموقف

النحاة : ٤١٥ ، وانظر الحديث النبوي ١٢٨ - ١٢٩ .

(٢) موقف النحاة ٤١٧ ، والحديث النبوي ١٢٨ .

٥ - الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم .
٦ - الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد .

٧ - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة^(١) .
وقد تتابع المحدثون على تأييد الاحتجاج بالحديث النبوي ، فناقش الأستاذ سعيد الأفغاني هذه المسألة في كتابه « أصول النحو » وانتهى بعد أن فند حجج المانعين إلى القول : « لا أدري لِمَ ترفع النحويون عما ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن والاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال فأصبح ربع اللغة به خصيباً بقدر ما صار ربع النحو منه جدياً^(٢) » .

وإلى هذا نحت الدكتورة خديجة الحديثي بعد أن عرضت لوجوه المسألة عند القدماء والمحدثين ، وانتهت إلى أنه يصح الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها ، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجاً بلفظها لغرض أدبي وبلاغي مستخلصين منها القواعد^(٣) .

(١) مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص: ٣ - ٤ عن موقف النحاة ٤١٨ .

(٢) في أصول النحو ٥٣ - ٥٥ ، والحديث النبوي ١٢٤ .

(٣) موقف النحاة ٤٢٧ .

أما الدكتور محمود فجال فقد خص هذا الجانب بكتابين رائعين^(١)، وناقش فيهما آراء المانعين فقرة فقرة ، وأورد الأدلة القاطعة التي دفعته إلى القول: « وأذهب مذهب من قال بجواز الاستشهاد بالحديث مطلقاً »، وأضاف : « وبتبني فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقاً نكون قد وسعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاستشهاد، وبالاستقاء من ينبوعه الفياض العذب الزلال يصبح ربع النحو به حصيياً^(٢) .

وأخيراً ناقش الدكتور عبد الفتاح سليم هذه القضية ، وتوقف عند رأي الشيخ محمد الخضر حسين إذ قال عنه بأنه « أولى بالقبول »^(٣)، ثم نادى بأن « تنهض جماعة من رجال الحديث الشريف وتحمل تبعاً تمييز الأحاديث بعضها من بعض ، ما دُونَ منها في الصدر الأول ، وما دُونَ في غيره ، وما طعن في رجاله ، وما سَلِمَ من الطعن ، وما عُرف في نقلته العجمة وعدم الدراية اللغوية طبعاً واكتساباً ، وما عُرف عنه غير ذلك ، إلى آخر ما أجمله الشيخ سابقاً من أمور ، وعندئذٍ للنحاة أن يصدروا أحكامهم اللغوية على هذه الأحاديث قوةً وضعفاً ، وصحةً وخطأً ، فتحسم هذه المسألة التي دبَّ فيها الخلاف منذ متقدمي النحاة ،

(١) الحديث النبوي في النحو العربي ، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، ونشر الكتابان بنادي أبها الأدبي بالملكة العربية السعودية .

(٢) الحديث النبوي ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) المعيار في التخطئة والتصويب للدكتور عبد الفتاح سليم ١١٠ .

ولا تزال حتى اليوم»^(١) .

ولا شك بعد ذلك كله أن رد الدماميني صاحب مكاتبتنا هذه على أبي حيان يعد نواةً لردود القدماء والمحدثين على رأي المانعين ، ولعلي لا أبعد إن قلتُ: إن قول سراج الدين البلقيني في نهاية جوابه: « والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاستشهاد حسن راجح » قد فتح باباً كبيراً للدماميني في رده ، ثم توالى الردود ، وقويت المرجحات إلى أن وصل الأمر إلى المحدثين الذين لا تكاد تجد بينهم من يتبنى فكرة رأي المانعين .

رابعاً : وأخيراً فإن مما يزيد من أهمية هذه المكاتبة بعد عرضنا بإيجاز لآراء العلماء في مسألة الاحتجاج بالأحاديث أن هذه المكاتبة تكشف لنا رأي سراج الدين البلقيني في استشهاد ابن مالك بالأحاديث النبوية الشريفة ، فقد بات في الأذهان ما ذكره أبو حيان من تشنيع على صنيع ابن مالك ، حتى ذكر في نصه أن قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة قد سأل ابن مالك قائلاً له: « يا سيدي هذا الحديث رواية الأعاجم ، ووقع فيه من رواته ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول فلم يُجب - أي ابن مالك - بشيءٍ »^(٢) . ولا شك أن سكوت ابن مالك يبعث على التساؤل، يضاف إلى ذلك أن الشاطبي قد أخذ على ابن

(١) المعيار في التخطئة والتصويب للدكتور عبد الفتاح سليم ١١٠ - ١١١ .

(٢) الاقتراح : ١٥٩ ، والخزانة : ١٢/١ .

مالك أيضاً أنه بنى الكلام على الحديث مطلقاً . وأضاف: « ولا أعرف له سلفاً إلا أن ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها ، أم هي لمجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا، فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قولٌ ضعيف »^(١). ومراد الشاطبي من ذلك كله هو أنه كان من الواجب على ابن مالك أن يفصل ما فصله الشاطبي على نحو ما ذكرناه في المذهب الثالث ، وأنه ربما كان آخذاً بقول من يمنع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قولٌ ضعيف . وهذا كله يفيد أنه ليس ثمة ما يقطع بمراد ابن مالك من صنيعه ، فيأتي جواب البُلقيني ليدلنا على رأي ابن مالك وهو أن استشهاده بالحديث كان للاعتضاد ؛ إذ يرى في كلام العرب ما يجده في الحديث ، فيأتي به ، وإلى هذا أشار البُلقيني بقوله : فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاكتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك »^(٢) .

والحق أن مظاهر الاعتضاد واضحة تماماً في كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح»^(٣) ؛ إذ نلاحظ فيه أن ابن مالك حريصٌ جداً على الإتيان بالشواهد المتنوعة

(١) الخزائن ١٣/١ .

(٢) المكتبة ٢٩ .

(٣) اعترنا هذا الكتاب لأنه ميدان هذه القضية ، ومنه يتبدى رأي ابن مالك واضحاً .

لتعضيد ما وجده في الأحاديث النبوية، فمثال استشهاده بالآيات القرآنية قوله عند الحديث « اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر » ، فقد قال عنه ما نصه: « قلت: تضمن الحديث الأول حذف المعطوف للعلم به ، فإن التقدير : اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر وأخواتهما ، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع يُنبت في حديث آخر ، واقتصر في هذا الحديث على ثنتين تنبيهاً على أنها أحق بالاجتناب ، ويجوز رفع الشرك والسحر على تقدير: منهن الشرك بالله والسحر^(١) » ، ثم راح يورد آيات قرآنية يستدل بها على جواز حذف المعطوف للعلم به ، قال: ومن حذف المعطوف لتبين معناه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾^(٢) أي: فأفطر فعلة من أيام آخر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مُتَعَمِّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ ﴾^(٣) ، أي: ومن قتله منكم متعمداً أو غير متعمد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَائِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَائِلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ ﴾^(٤) أي: تقيكم الحر والبرد ، ثم انتهى إلى الشعر فقال: ومنه قول الشاعر :

(١) شواهد التوضيح ١١٢ - ١١٣ ، وانظر تخريجه وكذا كل الأحاديث التي ستمر معنا في

هامش الصفحة المحال إليها من شواهد التوضيح .

(٢) سورة البقرة ١٨٤ .

(٣) سورة المائدة ٩٥ .

(٤) سورة النحل ٨١ .

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَامِهَا إِذَا نَجَلْتُهُ رِجْلَهَا خَذَفُ أَعْسَرَا

أي: إذا نجَلْتُهُ رِجْلَهَا ويدها^(١) .

وكان أحياناً يتكئ على القراءات القرآنية ليعضد ما رآه في الحديث النبوي، من ذلك قوله عن الحديث: « فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعَسُ لَا يَدْرِي لَعَلَّهُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسِبُ نَفْسَهُ »^(٢) ، فقد نص فيه على جواز رفع «فيسب» ، ونصبه، قال : « جواز الرفع باعتبار عطف الفعل على الفعل ، وجواز النصب باعتبار جعل «فيسب» جواباً لـ «لعل» ، فإنها مثل «ليت» في اقتضاءها جواباً منصوباً ، وهو مما خفي على أكثر النحويين »^(٣) . ثم راح إلى القراءات القرآنية ليؤيد رأيه هذا فقال: « ونظير جواز الرفع والنصب في «فيسب نفسه» جوازهما في ﴿لَعَلَّهُ يَزْكِي أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى﴾^(٤) ، نصبه عاصم ، ورفع الباقون ، وفي ﴿فَأُطْلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى﴾^(٥) نصبه حفص ، ورفع الباقون »^(٦) .

(١) شواهد التوضيح ١١٣ - ١١٤ .

(٢) شواهد التوضيح ١٤٧ .

(٣) شواهد التوضيح ١٤٧ - ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) سورة عبس ٣ - ٤ .

(٥) سورة غافر ٣٧ ، وانظر الكشف ٢/٢٤٤ ، والإتحاف للديلمي ٣٧٩ ، وانظر

مزياداً من القراءات التي احتج بها في: ١٧٠ - ١٧٨ - ١٨٨ .

(٦) شواهد التوضيح ٣٧ ، وانظر الكشف ٢/٣٦٢ ، والإتحاف ٤٣٣ .

ومما لحظناه من معالم تعضيده للظواهر الواردة في الأحاديث النبوية أنه كان في كثير من الأحيان لا يكتفي لتعضيدها بإيراد الآيات القرآنية والقراءات التي فيها ، بل كان يضيف إليها الأحاديث أيضاً ، والشعر القديم ، نلاحظ ذلك من حديثه حول مجيء « في » للتعليل في قوله ﷺ : « عَذَّبْتُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ حَبَسْتُهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلْتُ فِيهَا النَّارَ » قال ما نصه : « قُلْتُ : تَضْمَنُ هَذَا الْحَدِيثُ اسْتِعْمَالَ « فِي » دَالَةً عَلَى التَّعْلِيلِ ، وَهُوَ مَا خَفِيَ عَلَى أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ مَعَ وَرُودِهِ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ وَالْحَدِيثِ وَالشَّعْرِ الْقَدِيمِ »^(١) .

ثم أورد آيات من القرآن الكريم وصدر ذلك بالقول : « فَمَنْ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٢) ، وقوله تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(٣) ، ثم ذكر الحديث نفسه بقوله : ومن الوارد في الحديث : « عَذَّبْتُ امْرَأَةً فِي هَرَّةٍ » يُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ^(٤) ، ثم دلف إلى الشعر فقال : « ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل :

(١) شواهد التوضيح ٦٧ .

(٢) سورة الأنفال ٦٨ .

(٣) سورة النور ١ .

(٤) حديث شريف انظر تخريجه في هامش الصفحة ٦٨ .

فَلَيْتَ رِجَالًا فِيكَ قَدْ نَدَرُوا دَمِي وَهَمُّوا بِقَتْلِي يَا بُشَيْنُ لِقُوبِي

ومنه قول أبي خراش :

لَوَى رَأْسَهُ عَنِّي وَمَالَ بُوْدِهِ أَغَالِيحُ خُوْدِ كَانَ فِينَا يَزُوْرُهَا

ومنه قول الآخر :

أَخِي قَمَلِيٍّ مِنْ كَلِيبٍ هَجَوْتُهُ أَبُو جَهَنَّمِ تَغْلِي عَلِيٍّ مَرَا جِلُهُ^(١)

وإذا كانت الآيات القرآنية قليلة أو نادرة في اشتغالها على الأسلوب الذي يريد أن يوجهه ، كان يذهب إلى شعر العرب يلتقط منه ما يعضد به الظاهرة التي في الحديث ، من ذلك قوله عن الحديث : « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » إذ فيه وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً ومعنى ، قال : والنحويون يستضعفون ذلك ، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة ، والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ، وكثرة صدره عن فحول الشعراء كقول نهشل بن ضمرة :

يَا فَارِسَ الْحَيِّ يَوْمَ الرُّوعِ قَدْ عَلِمُوا وَمِذْرَةَ الْخِصَمِ لَا يَكْسَأُ وَلَا وَرَعَا

وَمُدْرِكَ التَّبَلِّ فِي الْأَعْدَاءِ يَطْلُبُهُ وَمَا يَشَأُ عِنْدَهُمْ مِنْ تَبْلِهِمْ مَنَعَا

وكقول أعشى بن قيس :

وَمَا يُرِذُ مَنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فِرْقَهُ وَمَا يُرِذُ بَعْدُ مِنْ ذِي فِرْقَةٍ جَمَعَا

(١) انظر شواهد التوضيح ٦٨ .

وكقول حاتم :

وإِنَّكَ مَهْمَا تَعْطِ بِطْنِكَ سُؤْلَهُ وَفَرَجَكَ نَالاً مَنَّتْهُي الدِّمَّ أَجْمَعَا

وكقول رؤبة :

مَا يُلْقَى فِي أَشْدَاقِهِ تَلَهَّيَّمَا

إِذَا أَعَادَ الزُّرَّارُ أَوْ تَنَهَّيَّمَا

وساق أربعة أبيات أخرى للاستدلال على أن ذلك قد وقع في شعر العرب، ثم جاء بآية قرآنية تؤكد على ذلك ، قال: وربما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾^(١) ، فعطف على الجواب الذي هو « نزل » « ظلت » ، وهو ماضي اللفظ ، ولا يعطف على الشيء غالباً إلا ما يجوز أن يحل محله ، وتقدير حلول ظلت محل نزل: إن نشأ ظلت أعناقهم لما نزل خاضعين^(٢) .

وإذا استقام له السماع على النحو الذي رأيناه ، ووجد ما يمكن أن يؤيده من القياس النحوي ، لجأ إليه فذكره ، وهذا ما صنعه بعد ذلك هنا ؛ فقد أنهى المسألة ببيان أن القياس لا يمنع من وقوع هذا التركيب على النحو الوارد في الحديث ، قال: ولهذا الاستعمال أيضاً مؤيد من

(١) سورة الشعراء ٤ .

(٢) شواهد التوضيح ١٤ - ١٦ .

القياس»^(١) ، ثم راح يشرح ذلك فضمن بكل ذلك تعصيماً للحديث، من القرآن الكريم، ومن الشواهد الشعرية ، ومن القياس أيضاً .

أما الاستشهاد بأقوال العرب والصحابة فهو كثير جداً قل أن تخلو منه مسألة من مسائل الكتاب^(٢) .

وعلى هذا النحو حشد ابن مالك كل ما يملك من سماع وقياس وأصول نحوية أخرى^(٣) نلمسها في الكتاب ليخدم حديث الرسول ﷺ ، فالتركيب الذي يبدو أنه خارج عن القياس أو مخالف لقاعدة نحوية ، استطاع ابن مالك - وهو ابن يجدها - أن يبين الوجه النحوي منه ، ويكشف لنا أنه لم يخرج عن سنن العرب الراسخة وطرائقها المتعددة . ولعلنا بعد ذلك كله ندرك أن سكوت ابن مالك عن سؤال بدر الدين ابن جماعة - وهو الذي ذكره أبو حيان في نصه - يدل على أن ابن مالك لديه الكثير مما يريد قوله حول هذا الشأن ، فجاء كتابه هذا يبين فيه مذهبه في الاستشهاد المتمثل في اعتضاد اللغة بالأحاديث ، واعتضاد الأحاديث باللغة ، فكل واحد منهما يكمل الآخر، ضمن دائرة واسعة تشمل الجميع ألا وهي دائرة اللغة العربية بسعتها وعمقها ، وهي التي

(١) شواهد التوضيح ١٧ .

(٢) انظر الصفحات : ١٩ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٨ - ٢٩ - ٣١ - ٣٣ - ٣٧ - ٤٠ - ٥٥ - ٦٠ .

٩٧ - ١١٤ - ١١٧ - ٢١٥ .

(٣) انظر الصفحات : ٢٤ - ٢٧ - ١٤٠ .

قال عنها الشافعي: ولا نعلمه - أي كلام العرب - يحيط بعلمه إنساناً غير نبي^(١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن مالك كان كثيراً ما يذكر في كتابه جملاً تفيد أن هذا مما خفي على النحويين ، أو مما أغفل النحويون التنبيه إليه^(٢) ، ويبدو لي أن وراء هذه العبارات الرد على من منع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف على القواعد النحوية ، فكأنني بابن مالك يريد أن يبين أن المانعين إنما منعوا لقصور منهم في استقراء كلام العرب نثرها وشعرها ، ولو أنهم استقرأوا كلام العرب على نحو ما صنع هو لألفوا أن التراكيب النحوية في الأحاديث النبوية لها نظائر في الشعر والنثر ، لذا لعلني لا أبعد عن الصواب إن قلت إن تأليفه هذا الكتاب كان من أسبابه الرد على منكري الاحتجاج بالأحاديث ، والرد على استفسارات العلماء كابن جماعة .

وأخيراً تأتي هذه المكاتبة لتؤكد فكرة الاعتضاد ، تلك التي أشار إليها البلقيني ، ومن المفيد أن نذكر أيضاً أن ابن مالك قد ذكر كلمة «اعتضدت» حين أيد مذهب الكوفيين القائلين بجواز العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل ، قال بعد أن أورد الأدلة ما نصه: « فقد تميز بالدلائل التي أوردتها صحة العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل .

(١) انظر الرسالة : ٤٢ .

(٢) انظر الصفحات : ٩ - ٤٢ - ٥٢ - ٦٧ - ٩٩ - ١٣٠ - ١٣٩ - ١٥٠ - ٢١٦ .

واعترضت رواية جر اليهود والنصارى في الحديث المذكور^(١) .

ولعلنا مما قدمنا نكون قد أظهرنا المنهج الذي سار فيه ابن مالك في استشهاده بالأحاديث النبوية الشريفة ووقفنا على رأيه واضحاً في هذا الشأن مستأنسين بما ذكره البلقيني في جوابه ، فبذلك تبرز أهمية هذه المكاتبة مع صغرها ، الأمر الذي دفعنا إلى إخراجها ، ولعلها - بعد ذلك كله - تلقي ولو ضوءاً على قضية الاستدلال بأحاديث الرسول ﷺ على القواعد النحوية ، فالبحث ما زال فيه متسع .

* * *

(١) ونص الحديث: « إنما مثلكم اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً » انظر شواهد التوضيح ٥٣ - ٣٧ .

وصف المكاتبة (المخطوطة)

تقع هذه المكاتبة في ورقة واحدة في مكتبة برلين تحت رقم (٦٨٥٤) ، ضمن مجموع وقعت فيه في الورقة (٩٩) ، أما وجه الورقة ففيه ترجمة للمصنف الدماميني ، كُتب في أسفلها: من هداية السبيل إلى شرح مسائل التسهيل^(١) للشيخ عبد القادر المالكي^(٢) شيخ الأسيوطي^(٣). ثم ذكر بيتين من الشعر نظمهما سنة اثنتين وخمسن وألف (١٠٥٢هـ) وهما:

رَأَيْتُ صَفًا ذِهْنِي وَلَوْرَ بَصِيرَتِي وَقُوَّةَ دِينِي فِي الْعِزَالِي عَنِ النَّاسِ
فَيَا رَبِّ مَتَّعْنِي بِسَمْعِي وَنَاطِرِي وَجُدْ لِي بِرِزْقٍ مِنْهُ يَذْهَبُ وَسَوَاسِي

(١) منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى عن مخطوطة الإسكوريال برقم (١٣) ، وانظر شفاء العليل للسلسيلي ٥١/١ .

(٢) عبد القادر بن أبي القاسم بن أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن مكي ، فقيه ، أصولي ، نحوي ، مفسر ، ولد بمكة سنة ٨١٤ هـ ، من مؤلفاته حاشية على التوضيح سماها « رفع الستور والأرائك عن غبئات أوضح المسالك » ، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك وسماه: « هداية السبيل » ولم يكمله . انظر البغية ١٠٤/٢ - ١٠٥ ، وكشف الظنون ٤٠٧/١ ، وهدية العارفين ٥٩٧/٥ ، ومعجم المؤلفين ٢٩٧/٥ .

(٣) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ ، علمٌ مشهورٌ .

وكاتب ترجمة الدماميني وكذا المكاتبه مجهولاً ، وتاريخ نظم البيتين
يفيد أنه كان حيا سنة ١٠٥٢ هـ .

وفي ظهر الورقة كتبت المكاتبه ، وجاءت في (١٦) سطراً ، وفي
كل سطر (١٦) كلمة تقريباً ، وقد ذكر الناسخ في وسطها أنه نقل
جواب البلقيني من خطه ، وصدرها بالقول: قال العلامة بدر الدين
الدماميني: وقد كنت ، وكأن الناسخ ينقل ما سطره الدماميني نفسه...

وفي منتصف الصفحة كتب الناسخ كلاماً يتصل بعقيدة المعتزلة ، لا
علاقة له بهذه المكاتبه البتة .

وقد قمنا بتحقيق هذه المكاتبه على نحو ما تعارف عليه أصحاب
هذا الفن .

والله من وراء القصد

[الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية]^(١)

قال العلامة بدر الدين الدماميني^(٢):

وقد كنت عام ثلاثة وتسعين وسبعمائة كتبت سؤالاً نصه :
ما جوابكم^(٣) رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية
على إثبات القواعد النحوية ، هل هو صحيحٌ أو لا ؟ فقد منع ذلك
بعضهم مستدلاً بأن الحديث يجوز نقله بالمعنى^(٤) ، فلا يجزم بأن هذا لفظه
صلى الله عليه وسلم .

-
- (١) زدنا ما بين المعقوفين عنواناً للمكاتبة .
- (٢) محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي المخزومي ، ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣ هـ) ، وسمع واشتغل بها على فضلاء وقته ، فمهر بعلوم العربية ، وشارك في الفقه وغيره ، له مؤلفات كثيرة منها: حاشيتان على مغني اللبيب لابن هشام ، وشرح التسهيل ، وشرح الخزرجية ، ونزول الغيث وهو حاشية على الغيث المسجّم في شرح لامية العجم للصفدي ، توفي في بكاليرجا في الهند سنة (٨٢٧ هـ) بعد قدومه إليها من اليمن . انظر ترجمته في : بغية الوعاة للسيوطي ٦٦/١ ، والضوء اللامع للسخاوي ١٨٤/٧ ، والبدر الطالع للشوكاني ١٥٠/٢ .
- (٣) في الأصل: « جوابكم » ، وزيادة (ما) يقتضيها السياق .
- (٤) كابن الضائع المتوفى سنة (٦٨٠ هـ) ، وأبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) . الخزانة ٩/١ .

وقد أشار الشيخ أنير الدين أبو حيان^(١) إلى هذا المعنى^(٢) ، وخالف في ذلك بعضهم^(٣) محتجاً بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم ، فيجب أن لا يستدل بها أيضاً ، وهو خلاف الإجماع ، وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط^(٤) إذا أثبت المنكر أن الحديث المستدل به ليس من لفظه عليه الصلاة والسلام ، وأن لفظه كان كذا، وأن الناقل غيره إلى كذا ، فأَيُّ الرأيين أصحُّ ؟ يَننوا لنا الحجة على ذلك مشايين مأجورين .

فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقِينِي^(٥) رحمه الله ما

(١) محمد بن يوسف بن علي أنير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي ، ولد سنة (٦٥٤ هـ) ، وأخذ القراءات عن أبي جعفر الطباع ، والعربية عن الأبيدي واللبلي . وعصر عن البهاء ابن النحاس وجماعة ، وتقدم في النحو واشتهر اسمه ، وأخذ عنه أكابر عصره ككتفي الدين السبكي والإسنوي وابن عقيل والسمين وناظر الجيش ، له عدد من المؤلفات منها البحر المحيط ، والتذيل والتكميل في شرح التسهيل ، واللمحة البدرية ، ومنطق الخرس بلسان الفرس ، وغير ذلك ، توفي سنة (٧٤٥ هـ) . انظر ترجمته في : بغية الرواة ٢٨٠/١ ، والبدر الطالع ٢٨٨/٢ .

(٢) انظر نصه المطول في الخزانة ١٠/١ .

(٣) كابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) ، والرضي الإستراباذي المتوفى سنة (٦٨٨ هـ) ، وابن هشام المتوفى سنة (٧٦١ هـ) .

(٤) في الأصل سقط .

(٥) عمر بن رسلان بن بصير بن صالح بن عبد الحق السراج البُلْقِينِي القاهري الشافعي ،

صورته ومن خطه نقلت :

« اللهم أرشد للصواب ، إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب ، ومجرد وجود لفظة في حديث ، لا تثبت به قاعدة نحوية ، وكذا مجرد وجود لفظة في كلام العرب ، والذي وقع^(١) للشيخ ابن مالك^(٢) في ذلك في «يتعاقبون فيكم»^(٣) وفي «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ

ولد سنة (٧٢٤ هـ) ببلقينة من الغربية ، وتلقى العلم على علماء عصره كالتقي السبكي ، والجلال القزويني ، والعز بن جماعة ، شاع ذكره ، واشتهر أمره لكثرة محفوظاته ، وسرعة فهمه ، وله تصانيف كثيرة لم تتم ؛ لأنه يتدبّر كتابه فيصنف منه قطعة ثم يتركه ، كتب من شرح البخاري على نحو عشرين حديثاً مجلدين ، وعلى الروضة عدة مجلدات تعقيبات . توفي سنة (٨٠٥ هـ) . انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٨٥/٦ ، والبدر الطالع ٥٠٦/١ - ٥٠٧ .

(١) في الأصل « يقع » .

(٢) محمد بن عبد الله بن جمال الدين الطائي ، من أشهر النحويين واللغويين ، ولد سنة (٦٠٠ هـ) ببحيان في الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق ، واستوطن دمشق وبالمدينة السخاوي والحسن بن الحاج وجماعة ، وقصد حلب وقرأ على ابن يعيش ، والعلاء بن العطار وجماعة ، له مصنفات كثيرة مشهورة منها : نظم الألفية ، وشرح الكافية الشافية ، وتسهيل القوائد ، وتحفة المودود في المقصور والممدود ، وغيرها ، توفي سنة (٧٦٢ هـ) . انظر ترجمته في : البداية والنهاية لابن كثير ٢٦٧/١٣ ، وبغية الوعاة ١٣٠/١ ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٢٤٣/٧ .

(٣) قطعة من حديث تتمته : « ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » . انظره في صحيح البخاري ١٣٩/١ كتاب المواقيت ، باب فضل صلاة العصر ، وفي ٨١/٤ في باب ذكر الملائكة صلوات الله عليهم من كتاب بدء الخلق رواية أخرى للحديث بلفظ :

إيماناً واحتساباً غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١) وغير ذلك، فالشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث ، فيأتي به كالاكتضاد لا لإثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك ، وشيخنا أبو حيان يتوقف في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة ، وأما ما نقل عن العرب من منظوم ومنثور مع الاستقراء ، فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو ، والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من الاكتضاد حسنٌ راجحٌ ، والله سبحانه أعلم بالصواب .

* * *

«الملائكة يتعاقبون ، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ولا شاهد في هذه الرواية . وأخرجه النسائي في سننه ٢٤٠/١ ، في كتاب الصلاة ، باب فضل صلاة الجماعة . وانظر تخريجاً أوسع في السير الحثيث للدكتور محمود فجال ١٦٦/٢ .

(١) انظره في صحيح البخاري ١٤/١ في كتاب الإيمان ، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ، وفي سنن النسائي ١١٨/٨ كتاب الإيمان وشرائعه ، باب قيام ليلة القدر . وانظر تخريجاً أشمل في كتاب الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال : ٢٨٤ ، وكتاب تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك للدكتور علي حسين البواب : ٨٢ .

١ - فهرس المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق أحمد مختار الشريف ، دمشق ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي ، تصحيح علي محمد الضباع ، دار الندوة الجديدة ، بيروت - لبنان .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ، للسيوطي ، دراسة وتحقيق الدكتور محمود فجال ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- البداية والنهاية لابن كثير ، مطبعة السعادة - القاهرة .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع لمحمد بن علي الشوكاني ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- تحرير الرواية في تقرير الكفاية لأبي الطيب الفاسي ، تحقيق الدكتور علي حسين البواب ، دار العلوم - الرياض ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- تخريج القراءات القرآنية والأحاديث الشريفة في كتاب أوضح المسالك لابن هشام ، للدكتور علي حسين البواب ، ط ١ ، دار الفرقان ١٩٨٣ م .
- الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال ، نشره نادي أبها الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م.
- دراسات في العربية وثاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ، منشورات المكتب الإسلامي - دمشق ، ط ٢ ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م .
- الرسالة للإمام الشافعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٥هـ - ١٩٤٠م .
- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي ، مصورة عن الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م .
- السير الحديث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي ، للدكتور محمود فجال ، نشره نادي أبها الأدبي ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق الدكتور عبد الله الحسيني ، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق محمد فواد عبد الباقي ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- صحيح البخاري ، مصور عن طبعة استانبول ، دار الفكر .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي محمد بن عبد الرحمن ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- في أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر - دمشق ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
- القياس في اللغة العربية ، تأليف محمد الخضر حسين ، بشر المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٥٣ هـ .

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ، عني بتصحيحه ، وطبعة محمد شرف الدين بالتقايا ، ورفعت بيلكه الأليسي ، ط٣ ، ١٣٨٧هـ - ١٩٥٧م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د. محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما - مجموعة القرارات العلمية - الدورات من الأولى حتى الثامنة والعشرين ، مطبعة الكيلاني ١٩٧١م .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى ، نشر المكتبة العربية بدمشق ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م ،
- المعيار في التخطئة والتصويب ، دراسة تطبيقية للدكتور عبد الفتاح سليم ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م ، دار المعارف بمصر .
- مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح ، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن ، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٤م .
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، تأليف الدكتورة خديجة الحديثي ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ١٩٨١م .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل البغدادي ، طبعة وكالة المعارف الجلية ، استانبول ١٩٥١م ، مصورة عنها في مكتبة المثنى ببغداد .

٢ - فهرس الأحاديث

- ٢٨ من يقيم ليلة القدر ...
٢٨ يتعاقبون فيكم ملائكة ...

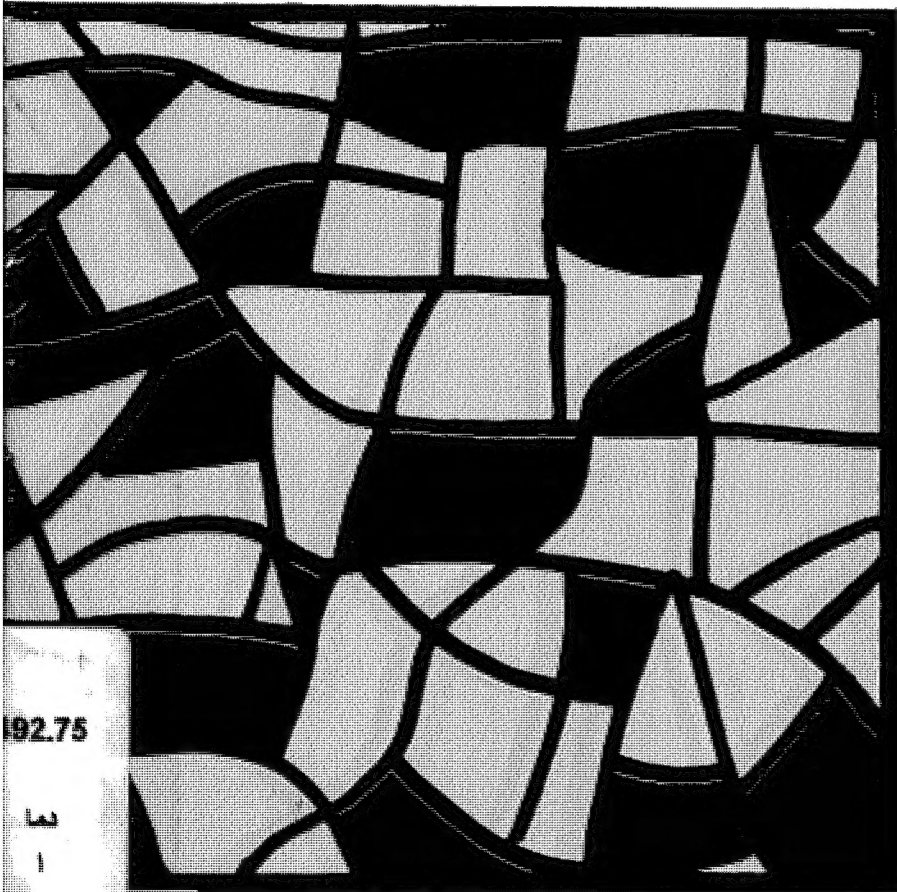
٣ - فهرس الأعلام

- ٢٧ عمر بن رسلان (البلقيني)
٢٦ محمد بن أبي بكر بن عمر (الدمامي)
٢٩ ، ٢٨ محمد بن عبد الله (ابن مالك)
٢٧ محمد بن يوسف بن علي (أبو حيان الأندلسي)

٤ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
التقديم والدراسة	٣ - ٢٣
أهمية هذه المكاتبة	٤ - ١٤
انقسام العلماء حول الاستدلال بالأحاديث إلى ثلاثة طوائف	٥ - ١٠
- آراء المحدثين	١٠ - ١٤
مظاهر الاعتضاد عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح	١٥ - ٢٣
وصف المكاتبة (المخطوطة)	٢٤ - ٢٥
تحقيق المكاتبة	٢٦ - ٢٩
فهرس المصادر والمراجع	٣٠ - ٣٢
فهرس الأحاديث والأعلام	٣٣
فهرس الموضوعات	٣٤

الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة
على إثبات القواعد النحوية



192.75

٣

١